



النشرة اليومية

Wednesday, 10 September, 2025



أخبار الطاقة



«توترات الإمدادات الروسية» تدفع أسعار

الرياض

النفط للصعود

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

لناقشة ما سيكون أول إجراءات منسقة عبر الأطلسي ضد روسيا منذ عودة ترامب إلى منصبه. من شأن فرض المزيد من العقوبات على روسيا أن يقلل من إمداداتها النفطية إلى الأسواق العالمية، مما قد يدعم ارتفاع أسعار النفط.

وتجتمع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسبوع المقبل، ويتوقع المتداولون احتمالاً بنسبة 89.4% لخفض سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية. يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف اقتراض المستهلكين، ويمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، أسعار النفط تواصل مكاسبها بعد زيادة طفيفة في إنتاج أوبك+، وتوقعات بفرض عقوبات على روسيا. ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، موسعة مكاسبها عقب زيادة إنتاج أوبك+، التي كانت أقل من المتوقع، بينما انصبّ التركيز أيضاً على فرض المزيد من العقوبات الغربية على صناعة النفط الخام الروسية.

ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من 1% لكل منهما يوم الاثنين عقب قرار أوبك خلال عطلة نهاية الأسبوع، ما ساعد على تهدئة بعض مخاوف السوق بشأن تخمة العروض الوشيكة. يتقرب المتداولون الآن أي عقوبات غربية إضافية على النفط الروسي، في ظلّ هدوء التوتر بين روسيا وأوكرانيا. كما أشار الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى استعدادة للضغط على موسكو لوقف إطلاق النار.

واصل النفط مكاسبه أمس الثلاثاء، مدعوماً بانخفاض أحدث زيادة في إنتاج أوبك+ عن المتوقع، وتوقعات بأن الصين ستواصل تخزين النفط، ومخاوف بشأن عقوبات جديدة محتملة على روسيا.

اتفقت ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها يوم الأحد على زيادة الإنتاج اعتباراً من أكتوبر بمقدار 137 ألف برميل يومياً، وهو أقل من الزيادات البالغة حوالي 550 ألف برميل يومياً التي سجّلوها في سبتمبر وأغسطس.

ارتفع خام برنت 73 سنتاً، أو 1.1%، ليصل إلى 66.75 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 58 سنتاً، أو 0.9%، ليصل إلى 62.84 دولارًا. وقال أولي هانسن من ساكسو بنك: "الأسعار صامدة وسط تكهنات بأن الإنتاج لن يرتفع بالقدر الذي سمحت به الدول الأعضاء الثمانية، فضلاً عن أن الصين، وفقاً للبيانات، كانت تشتري حوالي 0.5 مليون برميل يومياً بغرض التخزين". وقال كبير الاستراتيجيين في شركة غونفور لتجارة السلع يوم الاثنين إن تخزين الصين للنفط، الذي ساعد في امتصاص فائض الإنتاج هذا العام، من المرجح أن يستمر بنفس المعدل في عام 2026. كما دعمت التكهانات بفرض عقوبات إضافية على روسيا بعد أن أدى أكبر هجوم جوي لها على أوكرانيا إلى إشعال النار في مبنى حكومي في كييف. وصرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب بأنه مستعد للانتقال إلى مرحلة ثانية من القيود. كان كبير مسؤولي العقوبات في الاتحاد الأوروبي في واشنطن برفقة فريق من الخبراء



سوقية أكبر وتعويض ضعف أسعار النفط المستمر بزيادة أحجام المبيعات.

في تطورات أسعار الطاقة، رئيس الوزراء النرويجي يؤكد بعد فوزه في الانتخابات: يجب أن تظل النرويج موردًا موثوقًا للطاقة. يجب على النرويج مواصلة التنقيب عن النفط والغاز والبقاء موردًا موثوقًا للطاقة لأوروبا، قال رئيس الوزراء النرويجي، يوناس غار شتوير، الذي أُعيد انتخابه مؤخرًا، يوم الثلاثاء: "أتمنى أن أتمكن من تحقيق ذلك، على الرغم من اعتمادي على حزب الخضر لدعمي".

وقال شتوير للصحفيين خارج مقر إقامته الرسمي في أوسلو: "إنها نتيجة جيدة. إنها نتيجة واضحة. إنها تُظهر أن الديمقراطيين الاجتماعيين من يسار الوسط قادرين على الفوز في الانتخابات حتى لو كانت الرياح تهب من اليمين".

منذ عام 2021، حكم حزب العمال بمساعدة حزبين صغيرين فقط، هما حزب الوسط الزراعي واليسار الاشتراكي، لكنه الآن مضطر للاعتماد أيضًا على حزب الخضر والاحمر اليساري المتطرف للفوز بأغلبية في سياساته البرلمانية.

في روسيا، ظهرت مخاوف من أن العقوبات الجديدة على مشتري النفط الروسي ستُعطل تدفقات النفط، وفقًا لشركة غونفور للتجارة والتي قال رئيسها العالمي لقسم الأبحاث والتحليل، فريدريك لاسير، يوم الاثنين، بأن العقوبات الجديدة على مشتري النفط الروسي قد تُعطل تدفقات النفط الخام. جاءت تصريحاته بعد أن صرّح الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي يسعى إلى التوسط لإنهاء الصراع في أوكرانيا، باستعداده للانتقال إلى مرحلة ثانية من العقوبات على روسيا بهدف الحد من عائداتها النفطية وإجبار الرئيس فلاديمير بوتين على الجلوس على طاولة المفاوضات. وصرح وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الأحد بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

تشديد العقوبات الروسية محط الأنظار مع تصاعد التوترات في أوكرانيا. ويُنظر إلى القوى الغربية على أنها تدرس فرض عقوبات أشد على صناعة النفط الروسية، بعد أن شنت موسكو خلال عطلة نهاية الأسبوع أكبر هجوم جوي لها على الإطلاق على أوكرانيا.

وأشار ترمب إلى استعداده للانتقال إلى "المرحلة الثانية" من العقوبات على روسيا، على الرغم من أنه لم يُحدد ما سيترتب على ذلك. وقال الرئيس الأميركي إنه سيلتقي بقيادة أوروبيين قريبًا، وأنه ينوي أيضًا إجراء المزيد من الحوار مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفرض ترمب في أواخر أغسطس رسومًا جمركية بنسبة 50% على الهند للحد من شرائها للنفط الروسي، الذي زعم أنه يُموّل حرب أوكرانيا بمفرده. لكن الهند لم تُشر حتى الآن إلى أنها لن تُوقف شرائها. كما رفض ترامب فرض عقوبات مماثلة على الصين، وهي مشترٍ رئيسي آخر للخام الروسي.

ارتفعت أسعار النفط بفضل زيادة متواضعة من أوبك+ وتراجع الدولار، وواصلت أسعار النفط مكاسبها التي بدأت يوم الاثنين، بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المعروفون أيضًا باسم أوبك+، على زيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا اعتبارًا من أكتوبر. هذه الزيادة أقل بكثير من الزيادات الشهرية التي بلغت حوالي 555 ألف برميل يوميًا في سبتمبر وأغسطس، والزيادة البالغة 411 ألف برميل يوميًا التي سُجّلت في يوليو ويونيو.

وأشارت خطوة أكتوبر إلى بعض الحذر لدى أوبك+ إزاء تخمة المعروض الوشيك في أسواق النفط، لا سيما في ظل ارتفاع الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك+ مثل الولايات المتحدة. لكن المجموعة زاد إنتاجه بشكل مطرد حتى الآن في عام 2025، في إطار سعيه لاستعادة حصة



ولا يزال الغاز الطبيعي المسال يتدفق من روسيا عبر خطوط أنابيب، مثل خط "تورك ستريم"، وإن كان بمستويات أقل بكثير مقارنة بما قبل 2022. ورغم ذلك، وضعت المفوضية الأوروبية خطة للتخلي على نحو تدريجي عن واردات الغاز والنفط من روسيا بشكل كامل بحلول عام 2028. وبموجب مقترح المفوضية، سوف يتم حظر العقود الجديدة اعتباراً من الأول من يناير 2026. وتنتهي العقود قصيرة الأجل، الحالية، يوم 17 يونيو عام 2026، في حين سوف يتم حظر العقود طويلة الأجل بداية من الأول من يناير 2028.

قد يفرضان "رسومًا جمركية ثانوية على الدول التي تشتري النفط الروسي". والهند هي أكبر مشترٍ للنفط الروسي بعد الصين. وقال لاسير خلال مؤتمر أسوي: "الرئيس ترمب جاد في فرض عقوبات أشد بكثير"، مضيفًا أن العقوبات الصارمة على روسيا وإيران قد تؤثر على الإمدادات بأكثر من مليون برميل يوميًا.

لكن المسألة تكمن في طبيعة العقوبات، واليوم، إذا لم تُفرض أي عقوبات على المشترين، أي على الصين والهند، فإن الباقي محض كلام. وصرح ترمب بأن واردات الهند من النفط تُساهم في تمويل الجهود الحربي لموسكو، وفرض تعريفه جمركية بنسبة 50% على الواردات من الهند.

وصرحت نيودلهي بأن مشترياتها من النفط الروسي حافظت على توازن الأسواق ومنعت ارتفاع أسعار النفط العالمية. وصرحت وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيتارامان يوم الجمعة بأن الهند ستواصل شراء النفط الروسي طالما أثبت جدواه الاقتصادية.

وفي خضم الجهود الدبلوماسية التي بذلت الشهر الماضي من أجل دفع روسيا إلى الدخول في مفاوضات لتحقيق السلام، أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) أن الاتحاد الأوروبي استورد كميات من الغاز الطبيعي المسال من موسكو بقيمة نحو 4.48 مليارات يورو خلال النصف الأول من عام 2025، مقابل 3.47 مليارات يورو في الفترة المقابلة من العام الماضي.

ومنذ انطلاق الغزو الروسي الشامل لأراضي أوكرانيا في فبراير عام 2022، يسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً إلى التخلي عن اعتماده على مصادر الطاقة من روسيا بهدف تقليص قدرة موسكو على تمويل الحرب. ولكن الاتحاد لم يفرض حظراً شاملاً على صادراته من الغاز الطبيعي من روسيا، كما فعل مع النفط والفحم، حيث لا تزال دول أعضاء تعتمد عليه.



الربط الكهربائي الخليجي " ل " الاقتصادية": 3.5 مليار دولار لرفع الطاقة الكهربائية أحمد العبيكي من الدمام

مع سلطنة عمان، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات فيها 1.2 مليار دولار.

تعتمد هيئة الربط الكهربائي الخليجي استثمار نحو 3.5 مليار دولار خلال العقد المقبل لتوسعة وتعزيز شبكتها الإقليمية، في خطوة تهدف إلى مضاعفة قدرتها على نقل الكهرباء إلى أكثر من 3000 ميغاوات، مقارنة بنحو 1200 ميغاوات حاليا، وفقا لما ذكره ل " الاقتصادية" الرئيس التنفيذي للهيئة أحمد الإبراهيم.

الإبراهيم أوضح أن الخطة تأتي استجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة، مع تزايد الاعتماد على الشبكات الإقليمية كوسيلة لدعم استقرار الأنظمة الوطنية وتقليل المخاطر التشغيلية، مضيفا " أن هذه الاستثمارات ستفتح المجال أمام توسع عمليات تجارة الكهرباء بين دول الخليج، بما يتيح فرصا أوسع أمام القطاعين العام والخاص للاستفادة من فائض القدرات الإنتاجية".

هيئة الربط الكهربائي الخليجي تعد إحدى أبرز مشاريع البنية التحتية المشتركة في المنطقة، إذ تربط 6 دول خليجية عبر شبكة موحدة، ما يمنحها قدرة على التدخل في حالات الطوارئ وتوفير بدائل سريعة للطاقة، وينظر إلى مشروع توسعة الشبكة كأداة إستراتيجية لتعزيز مرونة اقتصادات المنطقة في مواجهة نمو الطلب على الكهرباء والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة.

في فبراير الماضي أطلقت الهيئة 3 مشاريع رئيسية تهدف إلى توسيع شبكة الربط مع الإمارات، الكويت، والربط المباشر



وزير تركي: «بوتاش» و«بي بي» توقعان اتفاقية مدتها 3 سنوات للغاز الطبيعي المسال الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار، اليوم (الثلاثاء)، إن شركة الطاقة الحكومية «بوتاش»، وقَّعت اتفاقية لشراء الغاز الطبيعي المسال مع شركة «بي بي» مدتها ثلاث سنوات.

وذكر بيرقدار أن الاتفاق ينص على أن تتسلم تركيا 1.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، مشيراً إلى أن الصفقة ستكون ذات أهمية كبيرة لضمان أمن إمدادات الطاقة في البلاد خلال فصل الشتاء.



ميرتس يتعهد بدعم قطاع السيارات المتعثر لواجهة الصين وأميركا الشرق الأوسط

السيارات هذا العام، لعرض سيارات كهربائية جديدة ونماذج منخفضة التكلفة في مواجهة منافسيها الصينيين الأسرع.

التحديات

مع ذلك، تواجه شركات صناعة السيارات الأوروبية معدل تعريف جمركية أميركية مرتفعاً بنسبة 27.5 في المائة على سياراتها، ولم يُنفذ بعد اتفاق إطاري بين بروكسل وواشنطن لخفض هذا المعدل إلى 15 في المائة.

وأكد ميرتس أن حماية صناعة السيارات الألمانية أمرٌ أساسي لضمان ازدهار البلاد، مشدداً على أهمية دعم القطاع في ظل التحول نحو السيارات الكهربائية. وقال: «لا نريد أن نقتصر على حل واحد؛ بل نسعى إلى المنافسة بين أفضل الأفكار وأحدث التقنيات»، مضيفاً أنه يهدف إلى توسيع إنتاج البطاريات الصناعية في ألمانيا، لتلبية الطلب المتزايد على السيارات الكهربائية.

ومن المقرر أن يلتقي المسؤولون التنفيذيون رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، يوم الجمعة، لمناقشة مستقبل قطاع السيارات في الاتحاد الأوروبي؛ حيث تنتقد المجموعات الصناعية الهدف الحالي القاضي بحظر سيارات محركات الاحتراق الداخلي بدءاً من عام 2035.

ويوم الثلاثاء، أظهر تقرير صادر عن مجموعة البحوث والحملات «النقل والبيئة» أن جميع شركات صناعة السيارات الألمانية على المسار الصحيح، لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي لانبعاثات الكربون للفترة 2025-2027، باستثناء «مرسيدس- بنز».

تعهد المستشار الألماني فريدريش ميرتس، خلال افتتاحه الرسمي معرض ميونيخ للسيارات يوم الثلاثاء، بدعم قطاع السيارات المتعثر في البلاد، داعياً إلى الابتكار لمواجهة التحديات الناجمة عن الصين والولايات المتحدة، فضلاً عن تخفيف البيروقراطية المفرطة.

ويواجه قطاع السيارات (أكبر قطاع صناعي في ألمانيا) أصعب تحدياته منذ عقود، متأثراً بارتفاع الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات، وضعف الطلب في أوروبا، والتحول نحو السيارات الكهربائية، إلى جانب حرب أسعار محتدمة في الصين، وفق «رويترز».

وقال ميرتس في معرض «IAA Mobility»، أكبر معرض تجاري للسيارات في أوروبا: «تزداد حدة المنافسة العالية في قطاع السيارات، وليس في مجال السيارات الكهربائية فقط. والمنافسة قوية بشكل خاص من الصين والولايات المتحدة».

وأضاف أنه يعتزم عقد اجتماع مع شركات صناعة السيارات والموردين وأصحاب المصلحة الآخرين، في الأسابيع الأربعة إلى الستة المقبلة، لمناقشة تحديات الصناعة، دون تقديم تفاصيل حول نوع الدعم المتوقع.

ومع ركود الاقتصاد الألماني، تعهد المستشار المحافظ بتكثيف الاستثمارات لجذب مزيد من النشاط التجاري والنمو، بينما تكافح ألمانيا للحفاظ على مكانتها في قطاع السيارات العالمي في ظل ارتفاع التكاليف واللوائح التنظيمية الصارمة. واستغلت شركات صناعة السيارات الأوروبية، من «فولكس فاغن» و«بي إم دبليو» إلى «رينو» و«ستيلانتس»، معرض



الشرق الأوسط

«أرامكو السعودية» تؤكد أهمية التعاون لتطوير حلول مبتكرة للمياه والطاقة والاستدامة

الانبعاثات، وبناء مستقبل مستدام».

وبالنسبة إلى جهود «أرامكو السعودية» في المحافظة على المياه، قال الخويطر إنها تلتزم بإدارة المياه من خلال مجموعة من المبادرات، تشمل: تنويع إمدادات المياه، وزيادة معدلات إعادة استخدام مياه الصرف، وتقليل الخسائر في المياه في مرافق التشغيل والمجتمعات المحلية.

وأضاف: «كما أننا نستفيد من الحلول الرقمية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة، ولذلك فأنا فخور بأن أشارككم نجاحنا في العام الماضي وحده في خفض استهلاك المياه العذبة في (أرامكو السعودية) بنحو 8 في المائة».

يذكر أن أعمال «المؤتمر العالمي للمياه والطاقة وتغير المناخ» تُنظَّم في الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر (أيلول) الحالي تحت رعاية الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين.

ويجمع المؤتمر أكثر من 5 آلاف من صنّاع السياسات والباحثين وقادة الصناعة والخبراء الدوليين، وأكثر من 150 متحدثاً لمناقشة مستقبل الأمن المائي، والموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة، والتنمية والبرونة المناخية. ويتم تنظيم مؤتمر هذا العام بالتعاون مع «أرامكو السعودية»، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزارة النفط والبيئة في مملكة البحرين.

أكد النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في «أرامكو السعودية» أحمد الخويطر، أهمية التعاون لتطوير حلول مبتكرة في مجالي المحافظة على المياه، واستدامة الطاقة. وسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والبنية التحتية للنفط والغاز، وذلك خلال كلمة ألقاها في المؤتمر العالمي للمياه والطاقة وتغير المناخ الذي تستضيفه البحرين.

وبشأن الحاجة إلى تكثيف التعاون في هذا المجال، قال الخويطر: «تتطلب هذه التحديات العالمية تعاوناً أسرع وأعمق وأشمل من أي وقت مضى. بالنسبة لي، يُعدّ التعاون حافزاً للابتكار الذي يمثل محركاً للتحول العالمي. ويُعدّ هذا التبادل للأفكار أمراً أساسياً للحصول على وجهات نظر جديدة، وتوسيع نطاق الحلول المتطورة. ومن خلال العمل معاً - فريقاً واحداً - يمكننا تسريع التحول اللازم لتأمين مستقبل أكثر استدامة للمياه والطاقة للجميع».

تحسين الكفاءة

وذكر الخويطر أنه «حق مع استثمار تريليونات الدولارات في البدائل، فلا يمكننا ببساطة التخلي عن البنية التحتية للنفط والغاز التي لا تزال تمدّ الحضارة الحديثة بالطاقة. ولهذا السبب، تُعدّ تقنيات مثل استخلاص الكربون وتخزينه، والاستخلاص المباشر من الهواء، وتحسينات الكفاءة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي ليست واعدة فحسب، بل ضرورية لتحقيق تخفيضات ملموسة في



الشرق الأوسط

وصول ناقلة غاز روسية خاضعة للعقوبات الأميركية إلى الصين

وصلت ناقلة ثالثة محملة بالغاز الطبيعي المسال من مشروع «أركتيك إل إن جي 2» الروسي، الخاضع للعقوبات، إلى ميناء صيني، يوم الثلاثاء، وفقاً لبيانات تتبع السفن.

ووفقاً لشركة «كبلر» و«إل إس إي جي»، وصلت ناقلة الغاز الطبيعي المسال الروسية «زاريا» الخاضعة للعقوبات، إلى محطة «تيشان» للغاز الطبيعي المسال في مقاطعة قوانغشي جنوب غربي الصين.

وبلغ حجم الحمولة أكثر من 160 ألف متر مكعب، وقد تم تحميلها في منشأة «أركتيك إل إن جي 2» في جيدان شمال سيبيريا في 30 يوليو، وفقاً لبيانات «إل إس إي جي».

ووصلت أول شحنة من المشروع الخاضع للعقوبات، على متن ناقلة الغاز «أركتيك مولان»، إلى محطة بيهاي للغاز الطبيعي المسال في أواخر أغسطس (آب). ثم وصلت شحنة ثانية إلى الصين خلال عطلة نهاية الأسبوع، بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رفيدة المستوى إلى الصين لحضور قمة منظمة شنغهاي للتعاون.

وكان من المقرر أن يصبح مشروع «أركتيك إل إن جي 2»، المملوك بنسبة 60 في المائة لشركة «نوفاتيك» الروسية، من أكبر محطات الغاز الطبيعي المسال في البلاد، بإنتاج مستهدف يبلغ 19.8 مليون طن متري سنوياً، لكن العقوبات أثرت سلباً على آفاقه.



الشرق الأوسط

النرويج لمواصلة التنقيب عن النفط والغاز تبقى مورداً للطاقة موثوقاً به

هذه الصناعة.

في المقابل، يرغب حزبا «العمال» و«الوسط الزراعي» في مواصلة التنقيب عن النفط والغاز، وكذلك الأحزاب الرئيسية اليمينية.

وأكد ستوره أن حزب «العمال» سيعمل مع الأحزاب الأخرى للبحث عن حلول في البرلمان. وأضاف أنه بما أن النرويج تُزوّد أوروبا بثلاث احتياجاتها من الغاز الطبيعي، فتجب عليها مواصلة التنقيب عن مزيد من الهيدروكربونات.

وقال: «سنظل شريكاً موثوقاً به، وسنواصل أيضاً اتخاذ خطوات تكنولوجية متقدمة، وخفض الانبعاثات، والوفاء بالتزاماتنا المناخية».

صّح رئيس الوزراء النرويجي، المُعاد انتخابه، يونس غار ستوره، الثلاثاء، بأن النرويج يجب أن تُواصل التنقيب عن النفط والغاز، وأن تبقى مورداً موثوقاً به للطاقة إلى أوروبا، رغم اعتماده على دعم حزب «الخضر».

تُعدّ النرويج أكبر منتج للنفط والغاز في أوروبا، بإنتاج إجمالي يزيد على 4 ملايين برميل من المكافئ النفطي يومياً، وتقدر احتياطات النفط المؤكدة في النرويج بنحو 7 مليارات برميل، وفقاً لـ«إدارة معلومات الطاقة» الأميركية.

وفازت حكومة حزب «العمال»، ذات الأقلية، بفارق ضئيل، بولاية ثانية في السلطة يوم الاثنين، بينما حقق اليمين الشعبي أفضل نتيجة انتخابية له على الإطلاق، في اقتراع هيمنت عليه المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة، والحربين في أوكرانيا وغزة. ومع فوز اليسار، يتجه الاهتمام نحو كيفية إدارة الكتلة الفضاضة المكونة من 5 أحزاب سياسية، المُسمّاة ائتلاف «توتي فروتي»، السياسة المالية، وإنتاج النفط والغاز، وصندوق الثروة السيادي للبلاد الذي تبلغ قيمته تريليوني دولار.

وبينما تتفق جميع الأحزاب الخمسة على ضرورة بقاء ستوره في منصبه، فإنها تختلف بشأن أولويات السياسات المتعلقة بالطاقة والبيئة والضرائب. ويريد حزب «الخضر» التخلص التدريجي من صناعة النفط النرويجية، مع وقف فوري لعمليات التنقيب، بينما يسعى كل من اليسار الاشتراكي و«الحزب الأحمر» اليساري المتطرف إلى تقليص



الشرق الأوسط

إطلاق أول وحدة تخزين وقود عائمة لتزويد السفن في السعودية

أطلقت «الهيئة العامة للموانئ (موانئ)» وشركة «مينيرفا السعودية»، بالتعاون مع وزارة الطاقة، أول وحدة تخزين وقود عائمة في «ميناء جدة الإسلامي (غرب المملكة)»، لتعزيز كفاءة تزويد السفن.

وقالت «موانئ»، في بيان الثلاثاء، إن وحدة التخزين بسعة 113 ألف متر مكعب؛ «في خطوة تهدف إلى تعزيز الاقتصاد البحري، وتطوير قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بالمملكة، تماشياً و(رؤية 2030)».

وتمكن «الوحدة» الجديدة من تخزين أنواع الوقود الثلاثة الرئيسية للسفن، وهي: زيت الوقود منخفض الكبريت، وزيت الوقود عالي الكبريت، وزيت الغاز البحري، وتخدم أسطول ناقلات تزويد الوقود الحديثة، بالإضافة إلى موردي الوقود المرخصين الآخرين، وفق البيان.

وذكرت الشركة أن «وحدة التخزين الجديدة تسهم في إحداث نقلة نوعية بالعمليات اللوجيستية لسلاسل توريد الوقود البحري بمنطقة البحر الأحمر»، من خلال تحسين كفاءة توريد الشحنات بالجملة، وتبسيط عمليات المزج، وتسريع عمليات تحميل سفن التزويد.

وتُسهّم «الوحدة» في «تحسين كفاءة توريد الوقود البحري، وتبسيط عمليات المزج، وتسريع تحميل السفن، مع تعزيز سرعة وسهولة التخليص الجمركي من خلال اعتمادها منطقة إيداع جمركية؛ مما يوفر المرونة اللازمة للمستفيدين».



الشرق الأوسط

أزمة قطاع النفط الأميركي: هل هي نهاية طفرة الإنتاج؟

إنها ستسرح 20 في المائة من قوتها العاملة، أي نحو 8 آلاف شخص. كما أعلنت شركات خدمات حقول النفط «إس إل بي» و«هالبرتون» عن تخفيضات مماثلة.

وأظهر تحليل لوكالة «رويترز» لنتائج الربع الثاني أن 22 شركة إنتاج عامة أميركية، بما في ذلك «أوكسيدنتال بترولسيوم»، و«كونوكو فيليبس»، و«دايموندباك إنرجي»، خفضت نفقاتها الرأسمالية بملياري دولار.

وانخفض عدد حفارات النفط الأميركية، وهو مؤشر على النشاط المستقبلي، بنحو 69 حفارة ليصل إلى 414 حفارة هذا العام، وفقاً لبيانات «بيكر هيوز».

وقال كيرك إدواردز، رئيس شركة «لاتيغو بترولسيوم» في تكساس: «لقد تحولنا من شعار (احفريا صغيري، احفر) إلى (انتظريا صغيري، انتظر) هنا في حوض بيرميان». وأضاف أن السوق بحاجة إلى أن تتداول أسعار النفط بشكل ثابت عند 70 إلى 75 دولاراً للبرميل لتعود الحفارات إلى العمل.

تراجع الإنتاج وتأثير السياسات التجارية يتوقع العديد من المحللين بالفعل انخفاضاً في الإنتاج بعد وصوله إلى رقم قياسي بلغ 13.2 مليون برميل يومياً في عام 2024. وتتوقع شركة «إنرجي أسبكتس» انخفاض إنتاج النفط البري الأميركي ليصل إلى 300 ألف برميل يومياً في عام 2025، بينما تقدر «وود ماكينزي» أن النمو سيكون 200 ألف برميل يومياً، وهي أصغر زيادة منذ عام 2021.

يمر قطاع النفط والغاز الأميركي بفترة صعبة، حيث تم تسريح آلاف العمال، وخفض مليارات الدولارات من الإنفاق بسبب انخفاض أسعار النفط، وأكبر موجة دمج في جيل كامل. هذه التطورات قد تكون إيذاناً بنهاية النمو السريع في الإنتاج الذي جعل الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم.

ويأتي هذا في الوقت الذي يزيد فيه تحالف «أوبك بلس» إنتاجه لاستعادة حصته في السوق بعد تنامي حصة المنتجين الأميركيين في السنوات الأخيرة. وقد اتفق التحالف يوم الأحد على زيادة الإنتاج بـ137 ألف برميل يومياً إضافية اعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول).

هذه الزيادات دفعت أسعار النفط العالمية للانخفاض بنحو 12 في المائة هذا العام، لتصل إلى مستويات بالكاد تغطي تكاليف الإنتاج للعديد من شركات النفط الأميركية، مما أجبرها على خفض الإنفاق والوظائف. ويقول مسؤولون في القطاع إن هذا قد يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، مما يضعف نفوذ الولايات المتحدة في الأسواق العالمية، ويشكل تحدياً لأجندة الرئيس الأميركي دونالد ترمب الخاصة بالهيمنة على الطاقة، وفق «رويترز».

تسريح العمال وخفض الإنفاق أعلنت شركة «كونوكو فيليبس»، ثالث أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي أنها ستخفض ما يصل إلى 25 في المائة من موظفيها. وجاء ذلك بعد إعلان مماثل في فبراير (شباط) من منافستها «شيفرون»، التي قالت



وإلى جانب انخفاض الأسعار، أدت السياسات التجارية التي ينتهجها ترمب والتعريفات الجمركية إلى ارتفاع تكاليف المواد المستخدمة في الصناعة، مثل الفولاذ، مما يزيد من تكاليف التشغيل، ويقلل من جاذبية الاستثمار.

وقالت شركة «كونوكو فيليبس» إن التكاليف التشغيلية القابلة للتحكم ارتفعت بنحو دولارين للبرميل لتصل إلى 13 دولاراً في عام 2024. وذكر الرئيس التنفيذي للشركة، ريان لانس، أن «التعريفات الجمركية أحدثت مستوى من عدم اليقين، وهذا يتجلى في المعدات التي يتم الحصول عليها دولياً، إلى جانب اتجاه التضخم».

معدات خاملة ووظائف مفقودة

انخفض عدد معدات التكسير الهيدروليكي النشطة إلى أدنى مستوى منذ فبراير (شباط) 2021، ما يعكس تباطؤاً واضحاً في النشاط الميداني. وأكد الرئيس التنفيذي لشركة «دايموندباك إنرجي»، كايس فان هوف، أن «سحب عشرات الحفارات ومعدات التكسير من حوض بيرميان سيؤدي حتماً إلى انخفاض الإنتاج».

وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين، لا ترى الشركات سبباً مقنعاً لزيادة النشاط هذا العام، خاصة مع ارتفاع تكاليف التشغيل إلى 35 في المائة من إجمالي الإنفاق، مقارنة بـ20 في المائة تاريخياً.



أرامكو تعزم إصدار صكوك دولارية بعد طرح مماثل للسعودية والصندوق السيادي

5.5 مليار دولار، ما مكن من تسعير الصفقة عند 95 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزنة، مقارنة بـ 120 نقطة أساس كعرض استرشادي أولي.

كان الصندوق السيادي قد جمع في يناير الماضي 4 مليارات دولار من إصدار سندات، إلى جانب قرض إسلامي بـ 7 مليارات دولار وقعه مع 20 بنكاً.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، جمعت المملكة 5.5 مليار دولار عبر إصدار صكوك دولية على شريحتين.

مع هذا الطرح، تُعد أرامكو أحدث جهة تنضم إلى موجة من الإصدارات السيادية والشركات في الأسواق الناشئة التي تسعى لاقتناص الفرصة التمويلية وسط طلب عالمي مرتفع، على الرغم من التقلبات الحادة في الأسواق، وفقاً لوصف عدد من المستثمرين.

تعزم شركة أرامكو السعودية طرح صكوك دولارية على شريحتين لأجل 5 و10 سنوات، في خطوة جديدة لتعزيز مركزها التمويلي والاستفادة من شهية المستثمرين العالمية تجاه أدوات الدين في الأسواق الناشئة.

يبلغ السعر الاسترشادي للصكوك لأجل 5 سنوات المستحقة في 17 سبتمبر 2030، نحو 105 نقاط أساس فوق عائد سندات الخزنة الأميركية، لشريحة الـ 10 سنوات المستحقة في 17 سبتمبر 2035 نحو 115 نقطة أساس، وفق بيانات بلومبرغ.

وسيتم إصدار الصكوك عبر كيان تابع لأرامكو وستكون مضمونة بالكامل من الشركة. ويُتوقع إدراجها في بورصة لندن.

يتولى ترتيب الطرح كل من الراجحي المالية، سيتي، بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الأول، غولدمان ساكس، إتش إس بي سي، جيه بي مورغان، بيتك كابيتال، ستاندرد تشارترد.

وتضم قائمة مديري دفاتر الاكتتاب غير النشطين كلاً من بنك أبوظبي التجاري، والبلاد المالية، والإتماء كابيتال، وغيرها من المؤسسات التي تساهم في توزيع الصكوك دون تولي مهام ترتيبها أو تسعيرها.

تأتي هذه الخطوة بعد يومين فقط من إتمام صندوق الاستثمارات العامة إصدار سندات لأجل 10 سنوات بقيمة مليار دولار، وسط طلب قوي تجاوز حجم الطرح بنحو



إدارة معلومات الطاقة: فائض النفط العالمي بدأ بالفعل مع ارتفاع المخزونات

اقتصاد الشرق

الخام القياسي العالمي حالياً عند نحو 66.50 دولار للبرميل.

إنتاج النفط في الولايات المتحدة

زادت الولايات المتحدة، في خطوة تعزز المخاوف من التخمّة، من توقعاتها لإنتاجها المحلي من الخام هذا العام إلى 13.44 مليون برميل يومياً في 2025، بزيادة تقارب 30 ألف برميل يومياً عن تقديرات الشهر الماضي، وفقاً للوكالة.

لكن الوكالة ما زالت تتوقع أن ينخفض الإنتاج الأمريكي في 2026، وهو أول تراجع سنوي منذ 2021. وتراجعت أسعار الخام الأمريكي بنحو 13% هذا العام، ما دفع بعض منتجي النفط الصخري إلى البدء في وضع خطط للانكماش. كما تراجع مخزون الآبار المحفورة غير المكتملة للشهر الثامن على التوالي، لتتخفّف مخزونات الخام المتاحة لشركات الحفر لضخها بسرعة.

عدد الآبار البالغ 5,215 والتي تم حفرها وتنتظر فرق التكسير الهيدروليكي وصلت لأدنى مستوى لها منذ بدء تسجيل البيانات في أوائل 2013.

قال تقرير حكومي أمريكي إن التخمّة العالمية المتوقعة في سوق النفط قد بدأت بالفعل، مع تنبؤ بارتفاع المخزونات في الربع الحالي.

يُتوقع أن تنمو المخزونات العالمية من النفط بمعدل يزيد عن مليوني برميل يومياً في المتوسط خلال الربع الحالي وحتى الربع الأول من العام المقبل، وفقاً لتقرير "التوقعات قصيرة الأجل للطاقة" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء. وكانت الوكالة قد توقعت في السابق تراكم المخزونات بالمعدل نفسه بدءاً من الربع الرابع.

التوقعات المحدثة لا تأخذ في الاعتبار زيادة الإنتاج التي اتفق عليها تحالف "أوبك+" خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكان ذلك القرار فاجأ بعض المشاركين في السوق الذين كانوا يتوقعون أن يتراجع التحالف عن استراتيجية استعادة الحصة السوقية مع تراجع الطلب الصيفي. ورغم أن الزيادة المقررة لشهر أكتوبر كانت دون المطبقة في الأشهر السابقة، إلا أنها تأتي وسط توقعات ضعيفة للطلب مع تهديد الحرب التجارية التي يقودها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزعزعة استقرار الاقتصاد الأمريكي.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن التدفقات المتوقعة للخام إلى السوق العالمية ستضغط على أسعار النفط في أوائل 2026، مما قد يؤدي إلى خفض في الإمدادات من جانب "أوبك+" وبعض المنتجين من خارج التحالف في وقت لاحق من العام. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 51 دولاراً للبرميل العام المقبل، فيما يجري تداول



اقتصاد الشرق

المنتجون يتفوقون على المحليين في معركة النفط

دي - هشام ترك

الصين تخزن والهند تستهلك رغم تباطؤ الاقتصاد الصيني، الذي يُعد عاملاً ضاعطاً على توقعات الطلب، فإن الصين تواصل تخزين النفط الرخيص في احتياطاتها الاستراتيجية بوتيرة حثيثة. لكن هذا التخزين لا يظهر في أرقام الاستهلاك الفعلي، ما يصعب على المحللين كشف الصورة الحقيقية.

في المقابل، تبرز الهند كلاعب رئيسي في معادلة الطلب العالمي، حيث يُتوقع أن تمثل الهند نحو 25% من نمو الطلب العالمي هذا العام، متجاوزة الصين لأول مرة منذ عقود، هذا النمو المدفوع بتوسع حضري وزيادة في استهلاك وقود النقل والطهي، يمنح الأسواق سبباً وجيهاً لتجاهل التحذيرات من فائض الإمدادات.

مرونة "أوبك+" في إدارة العرض الزيادة التي أقرها "أوبك+" لا تمثل إفراجاً كاملاً عن الكميات المخفضة طوعاً والمجمدة سابقاً، بل جزءاً بسيطاً منها، وربما تكون جس نبض، ضمن استراتيجية تتضمن حق التراجع عن الزيادة إذا اقتضت الظروف. وهذه المرونة هي ما يمنح "أوبك+" اليد العليا لضبط ضخ النفط دون إغراق السوق، وتحييد تقلبات الطلب.

هل يستمر الانحياز للمنتجين؟

في خطوة بدت مخالفة للتوقعات السائدة في وول ستريت، قرر تحالف "أوبك+" زيادة إنتاجه النفطي بمقدار 137 ألف برميل يومياً بدءاً من أكتوبر، رغم تحذيرات من مؤسسات مالية كبرى مثل "غولدمان ساكس" و"جيه بي مورغان" من خطر حدوث فائض في المعروض.

لكن السوق لم تتفاعل سلباً، بل ارتفعت أسعار النفط الخام، في إشارة إلى أن السوق ترى في القرار استجابة واقعية للطلب الحالي، لا مغامرة غير محسوبة، ما يشير إلى أن المتداولين انحازوا إلى المنتجين، لا إلى النماذج التحليلية.

الأسعار حتى تداولات جلسة الإثنين تكشف حالة "باكورديشين"

واضحة في الفروق السعرية بين العقود المستقبلية أو فروق الأسعار الزمنية (Time Spread). ويُستدل على ذلك من خلال بيانات بورصة "إنتركونتيننتال" (ICE) ليوم الإثنين. فأسعار خام برنت تهبط تدريجياً من 66.14 دولار للبرميل للعقود الآجلة تسليم نوفمبر 2025 لتصل إلى 65.27 دولار لعقود فبراير 2026.

هذا الانخفاض التدريجي في الأسعار كلما ابتعدنا زمنياً يعكس قلق السوق من نقص الإمدادات في الأجل القريب، ويشي بأن السوق ترى في القرار الأخير للتحالف النفطي استجابة واقعية للطلب الحالي، وليس مخاطرة غير محسوبة.



مع اقتراب نهاية موسم القيادة في الولايات المتحدة (هي الفترة الصيفية التي تشهد ذروة استهلاك البنزين بفعل السفر والعطلات) وتزايد الحديث عن تباطؤ اقتصادي عالمي، قد يُعاد اختبار التوازن. ويبقى السؤال مفتوحاً: هل يستمر انحياز السوق للمنتجين؟

الإجابة ستعتمد على قدرة "أوبك+" على الحفاظ على التوازن، وعلى ما إذا كان الطلب الهندي قادراً على تعويض التباطؤ الصيني، في وقت تتغير معادلات الطاقة العالمية بوتيرة متسارعة.



تقرير أميركي يرفع توقعات أسعار النفط في 2025.. ويثبت تقديرات 2026

الطاقة

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد شوقي

إلى 59 دولارًا خلال الربع الأخير من 2025، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل، الصادر اليوم الثلاثاء 9 سبتمبر/أيلول 2025.

وتستند إدارة معلومات الطاقة في ذلك إلى تقديرات زيادة مخزونات النفط بمقدار يتجاوز مليوني برميل يوميًا في المتوسط بين الربع الثالث من 2025 والربع الأول من 2026، مع زيادة الإنتاج من جانب تحالف أوبك+، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

يذكر أن توقعات أسعار النفط في 2025 و2026 من جانب إدارة معلومات الطاقة لم تأخذ في حسابها قرار السعودية و7 دول أعضاء أوبك+ بشأن تسريع التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية الأخرى البالغ 1.65 مليون برميل يوميًا.

وفي 7 سبتمبر/أيلول 2025، أعلنت الدول الـ8 أنها ستضيف نحو 137 ألف برميل يوميًا لإنتاج النفط كل شهر، بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، ولدّة 12 شهرًا.

وكانت مجموعة الـ8 في تحالف أوبك+، قد قررت رفع سقف زيادة الإنتاج إلى 547 ألف برميل يوميًا خلال سبتمبر/أيلول، لتكون بذلك قد أعادت جميع التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، التي بدأت من يناير/كانون الثاني 2024، وحتى مارس/آذار 2025.

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات أسعار النفط في 2025، بنسبة 0.9%، في حين ثبتت تقديراتها لعام 2026، بحسب تقرير حديث حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرها واشنطن).

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 67.80 دولارًا للبرميل خلال 2025، مقارنة مع تقديرات أغسطس/آب 2025، البالغة 67.22 دولارًا.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعات سعر خام غرب تكساس الأميركي إلى 64.16 دولارًا للبرميل في 2025، مقابل التقديرات السابقة البالغة 63.58 دولارًا للبرميل.

وتداول العقود الآجلة لأسعار النفط حاليًا فوق 66 دولارًا لخام برنت، و63 دولارًا للخام الأميركي مع مخاوف نقص الإمدادات وترقب التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

توقعات أسعار النفط في 2026 حافظت إدارة معلومات الطاقة على توقعات أسعار النفط في 2026، دون تغيير، ليكون المتوسط كما يلي:

الخام الأميركي: 47.77 دولارًا للبرميل.

خام برنت: 51.43 دولارًا للبرميل.

وعلى المدى القريب، من المرجح انخفاض سعر خام برنت من متوسط 68 دولارًا للبرميل خلال أغسطس/آب الماضي



ومن جهة أخرى، ما يزال تحالف أوبك ينفذ سياسة إلزامية لخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وحتى نهاية 2026.

إنتاج النفط في أميركا

على جانب الإمدادات، رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لمتوسط إنتاج النفط في أميركا خلال 2065 بنسبة 0.2% إلى 13.30 مليون برميل يوميًا، مقارنة مع تقديرات الشهر الماضي.

وبالنسبة للعام الجاري، من المتوقع أن يسجل إنتاج النفط الأميركي مستوى 13.44 مليون برميل يوميًا، بزيادة 0.3% عن التقديرات السابقة.

إنتاج أوبك من النفط

تقدر إدارة معلومات الطاقة وصول متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام إلى 27.72 مليون برميل يوميًا خلال 2025، مقابل التقديرات السابقة البالغة 27.68 مليون برميل يوميًا.

بينما يتجه إنتاج أوبك إلى 27.80 مليون برميل يوميًا العام المقبل، مقابل التقديرات السابقة البالغة 27.78 مليونًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

في المقابل، تشير التقديرات الأولية إلى أن إنتاج العالم من النفط والسوائل الأخرى سيصل إلى 105.54 مليون برميل يوميًا خلال 2025، بارتفاع 0.2% عن التوقعات السابقة، قبل أن يصل إلى 106.6 مليونًا العام المقبل.

شكراً.